



المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

الخطة الاستراتيجية

٢٠٢٠-٢٠٢٢

مكونات الخطة الاستراتيجية





حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم – حفظة الله ورعاه -



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
٦	الجزء الأول دائرة الموازنة العامة
٧	كلمة المدير العام
٨	نشأة الدائرة وتطورها
٩	مهام وواجبات الدائرة
١٠	آليات الرقابة والمساءلة
١١	الهيكل التنظيمي للدائرة
١٢	الجدول الزمني لمراحل اعداد الموازنة
١٤	الجزء الثاني الاستراتيجيات السابقة والوثائق الوطنية ذات العلاقة
١٥	الاستراتيجيات السابقة
١٦	التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجيات السابقة
١٦	الدروس المستفادة
١٧	أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥
٢٠	الجزء الثالث منهجية العمل
٢١	مصفوفة تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية
٢٣	مصفوفة التحليل الرباعي والتوجهات الاستراتيجية
٢٤	الجزء الرابع استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢
٢٥	استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢
٢٦	عوامل نجاح الخطة الاستراتيجية
٢٧	مصفوفة الربط بين التوجهات الاستراتيجية والأهداف المؤسسية
٢٨	مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المرتبطة ومؤشرات الأداء
٣١	الملاحق
٣٢	ملحق ١: تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة
٤١	ملحق ٢: مصفوفة احتياجات المتعاملين والعاملين
٤٢	ملحق ٣: مصفوفة الشركاء

الجزء الأول دائرة الموازنة العامة



كلمة المدير العام

" بسم الله الرحمن الرحيم "

يسرني أن أقدم الخطة الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٢) فلقد خطت الدائرة خطوة كبيرة على طريق اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج منذ العام ٢٠٠٨ والطريق مازال طويلاً نسبياً ولكن ما تم إنجازه في هذا المجال يعد نقلة نوعية تستدعي استمرارية العمل الجاد استكمالاً لجهود الدائرة في تحقيق رؤيتها في اعداد موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة.

ارتكزت الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ على رؤية الأردن ٢٠٢٥ وعلى القوانين والأنظمة والتشريعات الناظمة لعملها، حيث تم تحديد الأولويات والأهداف الوطنية التي ترتبط بعمل الدائرة.

وتأتي هذه الاستراتيجية في الوقت الذي تضطلع فيه دائرة الموازنة العامة بدور هام يتعلق بتنفيذ مشروع اللامركزية حيث تعمل الدائرة بالتعاون مع الشركاء على وضع آلية لتحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالية سنوياً لذلك كان هنالك حرصاً على استهداف تعميق نهج اللامركزية ضمن استراتيجيتها لدعم جهود الحكومة في تنفيذ مشروع اللامركزية وتقديم قيمة مضافة لمجالس المحافظات بتعزيز قدراتها في مجال تخطيط الموازنات وإدارة المالية العامة.

وبعد مراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة وتحديد نسب الإنجاز وبيان الانحرافات في المستهدفات وتحديد فرص التحسين الممكنة للدائرة تنطلق الخطة الجديدة التي تم تطويرها بدايةً بمراجعة الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية التي تحكم عمل الدائرة وإجراء التحليل لكافة العوامل الداخلية والخارجية التي من شأنها التأثير على عمل الدائرة ولضمان اتباع المنهج العلمي السليم لإعداد الخطة الاستراتيجية تم الاستفادة من دليل التخطيط الاستراتيجي ودليل النهج التشاركي الصادرين عن وزارة تطوير القطاع العام سابقاً.

وأما احتياجات المتعاملين مع الدائرة من متلقي خدمة وشركاء وموردين وموظفين فكانت أحد مدخلات المراجعة للخطة الاستراتيجية حيث تم تحديدها من خلال استخدام العديد من آليات التواصل المتمثلة بالمسوحات السنوية والاجتماعات الدورية والتواصل الهاتفي، كما لم تغفل الدائرة عن رعاية الابداع والابتكار وتحفيز الموظفين ليكونوا رواداً في هذا المجال مع تشجيعهم على خوض المنافسة في جائزة الموظف المثالي وجائزة الموظف المتميز ليكون عوناً للدائرة لتقديم رسالتها وفق أفضل الممارسات المثلى.

وقفنا الله لتنفيذ هذه الاستراتيجية لما فيه صالح أردنا الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

مدير عام دائرة الموازنة العامة

مجدي فيصل الشريقي

نشأة الدائرة وتطورها

- قبل صدور قانون تنظيم الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته كانت مسؤولية إعداد الموازنة العامة في الأردن من مهام وزارة المالية من خلال قسم الميزانية العامة الذي كان يرتبط مباشرة بوكيل وزارة المالية.
- في عام ١٩٦٠ تم تشكيل لجنة ملكية للنظر في القوانين والأنظمة المالية المعمول بها وخاصة ما يتعلق منها بالموازنة العامة والحسابات المتعلقة بها، ودرست اللجنة منهجية إعداد الموازنة العامة وطرق تصنيفها، وحددت أبرز عناصر الضعف فيها.
- في عام ١٩٦٢ تم تشكيل لجنة خاصة قامت بوضع مشروع قانون الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢، والذي أصبح نافذ المفعول كقانون اعتباراً من ١٦/١٠/١٩٦٢، حيث تم بموجبه إنشاء دائرة الموازنة العامة يديرها مدير عام يرتبط بوزير المالية.
- اعتباراً من السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ بدأت دائرة الموازنة العامة في إعداد قانون الموازنة العامة، ومنذ ذلك الوقت استمرت بإدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة، وتصنيف النفقات والإيرادات.
- في عام ٢٠٠٨ تم إقرار قانون تنظيم الموازنة رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٨، وبذلك دخلت الموازنة العامة مرحلة جديدة من التطوير والتحديث، حيث تم اعتماد الإطار المالي متوسط المدى، إضافة إلى انجاز البنية التحتية للتوسع في تطبيق الموازنة الموجهة بالذاتج على كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- في عام ٢٠١٤ صدرت تعليمات تنظيم وإدارة دائرة الموازنة العامة رقم (١) لسنة ٢٠١٤، وعليه تم تعديل الهيكل التنظيمي للدائرة ليتوافق مع مهام المديرية والوحدات التنظيمية المبينة في التعليمات المشار إليها أعلاه.
- في عام ٢٠١٧ تم إعداد " مشروع قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية لسنة ٢٠١٧"، وذلك لغايات تنظيم عملية إدارة المال العام في المملكة وتحديد مسؤوليات الجهات الرسمية وأدوارها في إدارة المال العام، ولوضع الأسس الكفيلة بإعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وتنفيذهما والرقابة عليهما بشكل يراعي الإطار الكلي للاقتصاد الوطني ولتعزيز الاستقرار المالي وتقديم الخدمات الحكومية في كافة المحافظات بكفاءة عالية، وأيضاً لمراعاة الممارسات الدولية المثلى في شمولية التغطية القانونية لكافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية والرقابة عليها. علماً بأنه تم إقرار مشروع القانون من قبل مجلس الوزراء الموقر وتم رفعه لمجلس الأمة للسير باستكمال إجراءات اقراره حسب الأصول.

مهام وواجبات الدائرة

حدد قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٨ مهام وصلاحيات الدائرة والتي اشتملت على

ما يلي: -

- إعداد الموازنة العامة للدولة.
- إعداد موازنات الوحدات الحكومية.
- إعداد نظام وجدول تشكيلات الوظائف للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- رصد المخصصات المالية لتنفيذ السياسة العامة للدولة وفقاً للأولويات وبما يحقق توزيعاً عادلاً لمكاسب التنمية في جميع محافظات المملكة.
- إعداد بيان مفصل بالعمليات الضرورية لإقرار الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية.
- متابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة للدوائر والوحدات الحكومية والتأكد من تحقيقها للنتائج المنتظرة بكفاءة وفاعلية لبلوغ اهدافها.
- إبداء الرأي في مشاريع التشريعات والقرارات والتعليمات التي لها انعكاسات مالية خلال مراحل إقرارها.
- تقديم المشورة للدوائر والوحدات الحكومية في الامور المالية واي امور اخرى ذات علاقة بمهام الدائرة.
- تقديم التوصيات في البيانات المالية الختامية المتعلقة بكافة الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء قبل المصادقة عليها.
- تنقيح طلبات التخصيصات المالية التي تتقدم بها كافة الدوائر والوحدات الحكومية بالتخفيض او الزيادة او الجمع او المقابلة او المراجعة بهدف التثبت من مطابقة طلبات التخصيصات للسياسة العامة للدولة.
- طلب المعلومات والبيانات اللازمة من كافة الدوائر والوحدات الحكومية فيما يتعلق بالأهداف والبرامج والمشاريع والأنشطة وتمويلها.
- حذف الازدواجات غير الضرورية في البرامج والتمويل بين الدوائر والوحدات الحكومية.
- تدقيق كافة البرامج والمشاريع والأنشطة التي تطلب مخصصات لها بغية التأكد من جدواها وعلاقتها بعضها ببعض.
- الاطلاع على كافة الوثائق والمراسلات والقيود لأي دائرة او وحدة حكومية.
- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وإصدار تقارير دورية تتعلق بالمتابعة والتحليل والتقييم.
- الاطلاع على موازنات الجامعات الحكومية والبلديات واي منشآت حكومية اخرى وابداء الراي بشأنها.

آليات الرقابة والمساءلة

تقوم وحدة الرقابة الداخلية في دائرة الموازنة العامة بإجراء الرقابة والتدقيق المالي والإداري والفني وبما يساهم في تحقيق أهداف الدائرة الاستراتيجية وذلك بموجب أحكام نظام الرقابة الداخلية رقم (٣) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته ووفقاً لخطة التدقيق والرقابة السنوية لوحدة الرقابة بدائرة الموازنة العامة ودليل إجراءات التدقيق المالي.

□ يمتد نطاق عمل وحدة الرقابة الداخلية ليشمل التدقيق والرقابة المالية والإدارية والفنية (السابقة واللاحقة، الجزئية والشاملة) على كل أعمال ومنجزات المديریات والوحدات والأقسام في الدائرة ومن أبرزها:

■ التدقيق على الموارد البشرية والموارد المادية واستخداماتها، التدقيق على السجلات والمستندات بكافة أنواعها بهدف التأكد من صحة وأصولية العمليات المالية وكفاءتها ودقة البيانات والوثائق المعززة لها، والتدقيق على أعمال اللجان بهدف التحقق من أن إجراءاتها قد تمت وفق التشريعات النافذة حسب الأصول، والمراجعة الدورية للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف التأكد من تفعيلها ومدى الالتزام بها وحماية أصول المنشأة من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.

■ لغايات إحكام الرقابة والتقييم والمساءلة فإنه يتم تزويد الإدارة العليا (معالي الوزير، عطوفة المدير العام) بتقارير شهرية وسنوية تُظهر مدى إنجاز الأهداف المحددة والواردة ضمن الخطة الاستراتيجية للدائرة.

■ لتعزيز عملية التدقيق المالي والإداري والفني فإن وحدة الرقابة تقوم بعمل زيارات مفاجئة إلى كل المديریات والأقسام والشعب لبيان مدى التزامها بالأنظمة والتشريعات النافذة من خلال مذكرات رقابية داخلية ترفع لعطوفة المدير العام والتي من خلالها يتم تصويب الأخطاء أولاً بأول في حال وجودها وذلك حسب الأصول.

□ تقوم وحدة تطوير الأداء المؤسسي بالدائرة بإعداد تقارير تقييمية نصف سنوية تتضمن نتائج قياس مؤشرات أداء للخطة الاستراتيجية وخطط عمل المديریات والوحدات مع بيان أبرز الانجازات والانحرافات والإجراءات التصحيحية والتوصيات ويعرض التقرير على المدير العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه.

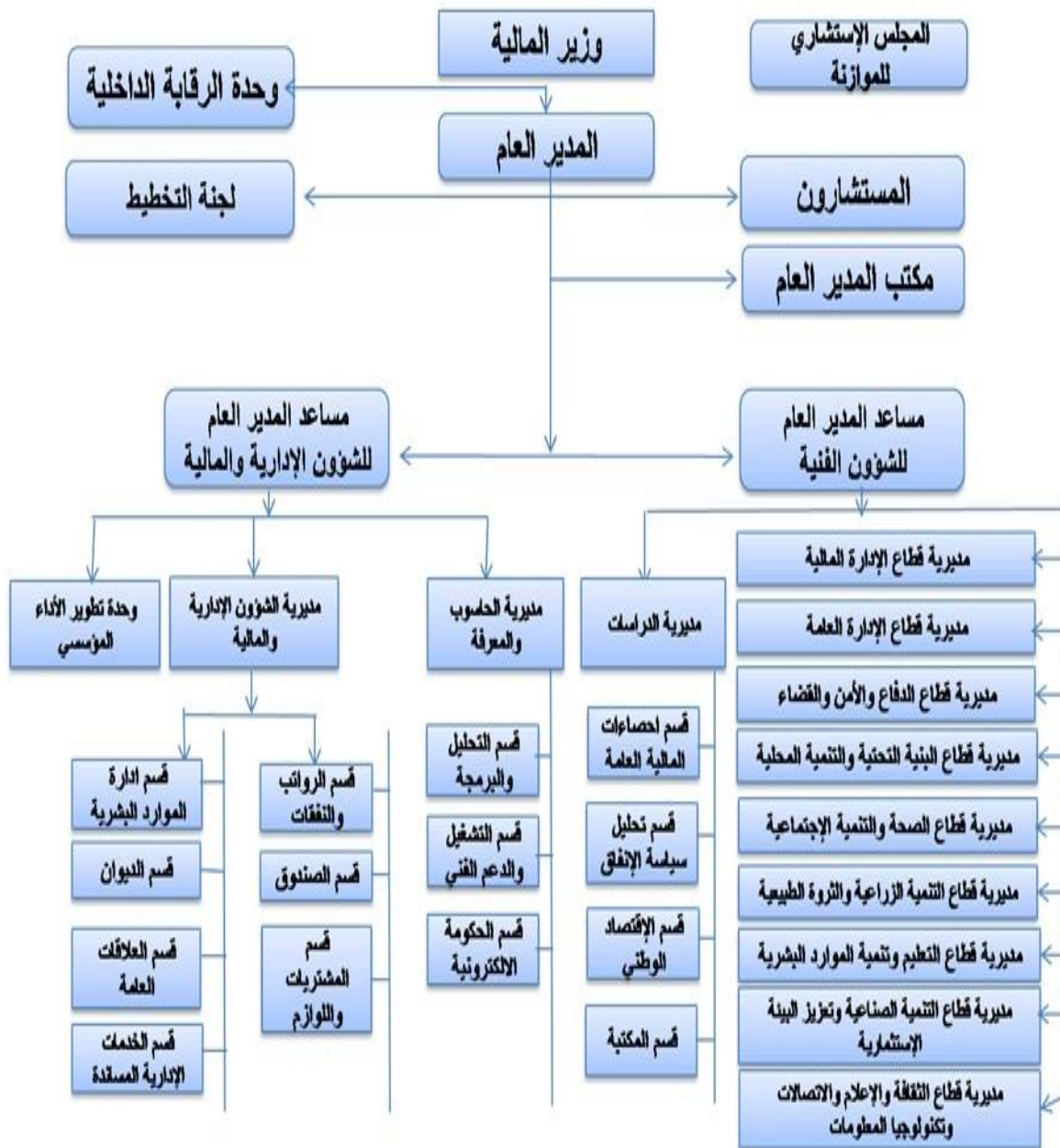
□ تتم عمليات الرقابة والتدقيق بالتعاون والتنسيق والتشاركية مع جهات خارجية كديوان المحاسبة، وذلك استناداً لمبدأ الموضوعية والحيادية والوصول إلى أقصى درجة من الدقة.

□ وفقاً لمتطلبات الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية تقوم الدائرة بإعداد تقرير ربعي حول إنجاز متطلبات الخطة ومن أبرزها إعداد الموازنات على أساس الموازنة الموجهة بالنتائج، والقيام بمراجعة ربعية للإنفاق الحكومي الرأسمالي، وعمل دراسة للمؤسسات المستقلة وإيجاد آلية لزيادة مستوى التنسيق بين ديوان المحاسبة ودائرة الموازنة العامة بخصوص اسباب تعثر المشاريع التي لم تحقق أهدافها وتعزيز المساءلة بشأنها والبت بجدوى استمرارية حجز مخصصات لها.

□ عند إعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة يتم عرضها على الشركاء الرئيسيين لغايات الاطلاع وأخذ الملاحظات بعين الاعتبار إن أمكن، وذلك تعزيزاً للنهج التشاركي لعملية التخطيط الاستراتيجي.

الهيكل التنظيمي للدائرة

إشارة إلى تعليمات تنظيم وإدارة دائرة الموازنة العامة رقم (١) لسنة ٢٠١٤ تم تعديل الهيكل التنظيمي للدائرة ليتوافق مع مهام المديرية والوحدات التنظيمية.



(إصدار سنة ٢٠١٤)

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نيسان	مراجعة السقوف الأولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف آيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ومحافظة.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط. وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشروعات موازنت المحافظات للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات
منتصف آب	قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنت المحافظات المحال اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.	مجالس المحافظات
منتصف ايلول	قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات ضمن مشاريع موازنت الوزارات والدوائر الحكومية والانتها من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد اطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية	دائرة الموازنة العامة

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نهاية ايلول	اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنات المحافظات.	دائرة الموازنة العامة
مطلع تشرين الاول	اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.	رئاسة الوزراء
منتصف تشرين الاول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
نهاية تشرين الاول	اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتها واجراء أي تعديلات عليهما.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
منتصف تشرين الثاني	تقديم مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشتها واقرارهما بعد اجراء التعديلات المطلوبة.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين الثاني	تقديم مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية الى مجلس الامة.	رئاسة الوزراء
كانون اول	مناقشة مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وإقرارهما تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليهما.	مجلس الأمة



الجزء الثاني

الاستراتيجيات السابقة

والوثائق الوطنية ذات العلاقة

الاستراتيجيات السابقة

تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجية

السابقة (ملحق ١)

التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجيات السابقة

الدروس المستفادة

أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥

الاستراتيجيات السابقة

- ❖ قبل العام ٢٠٠٦ قامت دائرة الموازنة العامة بتضمين توجهاتها الاستراتيجية في التقرير السنوي الثاني (٢٠٠٦)، حيث تبنت رؤية "التخصيص الأمثل للموارد المتاحة" وتبنت تحقيق هذه الرؤية من خلال رسالتها "إعداد قانون الموازنة العامة وموازنات المؤسسات العامة المستقلة وجدول تشكيلات الوظائف الحكومية سنويا للمساهمة في تنفيذ السياسة العامة من أجل تعميق أركان التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الخدمات وتطويرها بما يحقق الأهداف الوطنية لتلبية حاجات المواطن"، وحددت الدائرة خمسة أهداف مؤسسية مرتبطة بثلاثة أهداف وطنية تضمنتها وثيقة الأجندة الوطنية، كما تضمن التقرير السنوي عدد من القيم المؤسسية المرتبطة بالأداء وبالموظفين.
- ❖ منذ مطلع عام ٢٠٠٧ تبنت دائرة الموازنة العامة تطوير خطة استراتيجية على المدى المتوسط للتوافق مع تبني الدائرة لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، حيث قامت بتطوير رؤية ورسالة وقيم مؤسسية، وأهداف مؤسسية مرتبطة بالأهداف الوطنية وتحديد مؤشرات أداء للأهداف المؤسسية ضمن الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٧-٢٠٠٩ والتي اشتملت على خطط العمل التنفيذية للمديرين وكذلك آلية المتابعة والتقييم.
- ❖ بعد ذلك قامت الدائرة بإطلاق خطتها الاستراتيجية (٢٠١٠-٢٠١٣) والتي تضمنت الأولويات والمحاور للمرحلة التالية والرامية إلى تجسيد رؤية الدائرة في ذلك الوقت والتمثلة في "موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة" وتحقيق رسالتها التي تمثلت في "تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة"، وتم الأخذ بعين الاعتبار المبادرات الملكية التي تضمنتها وثيقتي الأجندة الوطنية وكلنا الأردن.
- ❖ استمرت الدائرة بتطوير وتحسين وتنفيذ الخطط الاستراتيجية وفق منهجية معتمدة يتم مراجعتها وتطويرها وتحديثها مرة واحدة كل سنتين أو كلما دعت الحاجة، واعطاء أهمية لقياس مؤشرات الأداء وتحديد القيم المستهدفة ودراسة أسباب الانحرافات - وفقا لمنهجية المتابعة والتقييم، كما في الخطط الاستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٧، ٢٠١٥-٢٠١٧ حتى الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩.
- ❖ تقوم وحدة تطوير الأداء المؤسسي بالتنسيق والتعاون مع مديرية الدراسات بإعداد تقرير سنوي بمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحقيق القيم المستهدفة لمؤشرات الأداء ودراسة أسباب الانحراف، وكذلك اعداد تقارير نصف سنوية بمدى تحقيق الأهداف التشغيلية لكافة المديرين والوحدات والاستفادة من هذه التقارير كمدخلات لتطوير وتحسين الخطة الاستراتيجية.

ملحق ١ (تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة)

التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجيات السابقة

- تم تحديد العوامل الرئيسية التي أسهمت في انخفاض نسب انجاز الأهداف الاستراتيجية السابقة وذلك بالرجوع إلى فريق العمل السابق والتقارير التقييمية السابقة لجائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية والملاحظات التي تم جمعها من الموظفين والمحكمين للخطة الاستراتيجية وفريق تقييم ممارسة الحوكمة، ونلخص هذه العوامل بما يلي:
- ❖ متطلبات الاستجابة للقرارات الحكومية مثل تخفيض الانفاق أو استحداث أو الغاء فصول في الموازنة.
- ❖ اختيار مؤشرات أداء عامة تتعلق بالإدارة المالية.
- ❖ الاستجابة لقرارات مجالس المحافظات المتعلقة بحجم التعديلات على موازاناتهم وتنفيذها.
- ❖ عدم فاعلية نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر الحكومية وفقا لمفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ❖ عدم توافق احتياجات وطلبات الوزارات والدوائر الحكومية مع الموارد المالية المتاحة.

الدروس المستفادة

- ❖ شمول الأهداف الاستراتيجية لعمل كافة مديريات الدائرة ووحداتها التنظيمية وان تعكس نتائج التحليل الرباعي وتأخذ بعين الاعتبار احتياجات المتعاملين مع الدائرة والعاملين فيها.
- ❖ تحديد مؤشرات أداء لقياس نسبة الإنجاز لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وتكون ذات صلة وثيقة ومباشرة بعمل الدائرة وتركز على قياس الأثر ومخرجات العمل واعتماد آلية واضحة لتحديد المستهدفات.
- ❖ بيان المرجعية للأهداف الاستراتيجية.
- ❖ تضمين الخطة الاستراتيجية خطط عمل المديريات والوحدات التشغيلية "الأنشطة الرئيسية".
- ❖ المراجعة الدورية للخطة الاستراتيجية وفق تقرير التقييم السنوي وقياس مؤشرات أداء الخطة الاستراتيجية للوقوف على نسب الإنجاز الفعلية وتحديد أسباب الانحرافات ومن ثم الإجراءات التصحيحية.

أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥

تسعى دائرة الموازنة العامة إلى الموازنة بين خطتها الاستراتيجية والتوجهات الاستراتيجية الوطنية بهدف الوصول إلى أعلى درجات التنسيق والتكامل بين الدائرة ومؤسسات الدولة في تحقيق الأهداف الوطنية وبناءً على ذلك تم تحديد الأولويات الوطنية التي لها ارتباط وثيق بعمل الدائرة والنحو الآتي:

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية	نطاق العمل
الاتفاق الرأسمالي	<ul style="list-style-type: none"> ✓ المتابعة الدورية لإنفاق المخصصات الرأسمالية بحيث تستخدم في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي. 	على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
مراجعة آليات وإجراءات ترشيد وضبط النفقات العامة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ إعداد آلية تضمن عدم تراكم الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية وذلك بالتقيد بالإنفاق حسب المخصصات المرصودة لها في الموازنة العامة إلا في الحالات الاستثنائية وحسب الأصول. ✓ إعداد آلية فاعلة لترشيد النفقات التشغيلية وبخاصة في كميات استهلاك نفقات الكهرباء والمياه والمحروقات وضبط نموها في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والجامعات الرسمية والبلديات. ✓ اتخاذ التدابير اللازمة والخطط الزمنية لتخفيض الفاقد في الكهرباء والمياه والمحروقات. ✓ متابعة تنفيذ الأبعاد المالية لقرارات الحكومة في إعادة هيكلة ودمج وإلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية. 	على مستوى الدائرة على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
توسع استخدام الأنظمة الإلكترونية في ترشيد النفقات	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تطبيق نظام إلكتروني للمشتريات الحكومية. ✓ تطبيق نظام إلكتروني لإدارة المخزون والمستودعات الحكومية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية وعدم شراء اللوازم الحكومية في حال وجود فائض منها في الدوائر الأخرى. ✓ تطبيق نظام إلكتروني للمركبات والمعدات والآليات الحكومية بما يتماشى مع نظام تتبع وإدارة المركبات الذي تقوم الحكومة بالعمل على التحضير لاستخدامه. 	على مستوى الدائرة

أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥

نطاق العمل	المبادرات ذات الأولوية	الأولوية الاستراتيجية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ استكمال تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ليشمل جميع الوزارات والدوائر الحكومية وإعداد نظام إلكتروني جديد لإدارة المعلومات المالية للوحدات المستقلة. ✓ تعزيز وتأهيل العاملين في المجال المالي والرقابي الحكومي. 	تعزيز الرقابة المالية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الالتزام بنشر البيانات المالية وفق المعايير الدولية 	تعزيز الشفافية والإفصاح المالي
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الاستمرار في الإصلاحات نحو التنفيذ الكامل لعملية إعداد الموازنة القائمة على النتائج ✓ رصد مخصص احتياطي في إطار الانفاق متوسط المدى للسنوات التأشيرية بحيث يسمح بإدراج مشاريع ومبادرات جديدة في الموازنة اللاحقة 	إعداد الموازنة العامة
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تنفيذ برامج لتعزيز اللامركزية المالية في إدارة النفقات العامة وإيجاد التمويل اللازم لمشروعات اللامركزية. ✓ إعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات العاملين في الإدارة المحلية والدوائر التنفيذية والمجالس المنتخبة بما يتناسب مع التوجه في إصلاح نظام اللامركزية. 	إصدار قانون اللامركزية وصياغة خطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والإصلاح المترتبة عليه
على مستوى المحافظات	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تنفيذ برامج وورش عمل لتعزيز مفهوم اللامركزية والإدارة المحلية وبرامج لتعزيز الرقابة المحلية وتعزيز الشفافية والمساءلة 	

أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥

نطاق العمل	المبادرات ذات الأولوية	الأولوية الاستراتيجية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على مستوى الدائرة	✓ العمل على زيادة نسبة شاغلي الوظائف الفنية التخصصية مقابل الوظائف الإدارية المساندة.	تطوير هيكلية الجهاز الحكومي وإصلاح البيئة التنظيمية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	✓ الموازنة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية: تحليل الأدوار والمهام التي تقوم بها الدوائر وتحديد الاحتياجات الفعلية من الكوادر البشرية للقيام بها، ومقارنتها بالواقع الفعلي للموارد البشرية في الدوائر وتحديد النقص والفائض ومعالجتها من خلال إعادة التوزيع لتلك الكوادر.	رفع كفاءة الخدمة المدنية
على مستوى الدائرة	✓ توظيف نتائج تقارير تقييم جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز للخروج بمبادرات إصلاحية وتطويرية ومتابعة تنفيذها	دعم الإبداع والتميز
على مستوى الدائرة	✓ ايجاد منظومة خاصة بالفرز وإعادة الاستخدام والتدوير.	التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الانسان
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على مستوى الدائرة	<input type="checkbox"/> معدل الإيرادات المحلية للنفقات الجارية. <input type="checkbox"/> عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بعد المنح. <input type="checkbox"/> نسبة شاغلي الوظائف المساندة من إجمالي شاغلي الوظائف. <input type="checkbox"/> نسبة مساهمة الطاقة المتجددة من إجمالي فاتورة الطاقة. <input type="checkbox"/> نسبة النفايات الصلبة التي يعاد معالجتها واستخدامها.	مؤشرات الأداء الرئيسية

الجزء الثالث منهجية العمل

- مصفوفة تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية
- مصفوفة التحليل الرباعي والتوجهات الاستراتيجية
- مصفوفة احتياجات المتعاملين والعاملين (ملحق ٢)
- مصفوفة الشركاء (ملحق ٣)

مصفوفة تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية

تحليل البيئة الخارجية		تحليل البيئة الداخلية		
التحديات	الفرص	المتغيرات	نقاط الضعف	نقاط القوة
الأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة والناجمة عن الظروف الإقليمية والعالمية وأثرها السلبي على الاقتصاد الوطني.	الاستقرار السياسي في المملكة.	السياسية	عدم وجود نظام فاعل للمتابعة وتقييم الأداء.	توفر الكادر الوظيفي اللازم للقيام بمهام الدائرة في ظل تطبيق المفاهيم الجديدة.
محدودية الموارد المالية.	توفر متطلبات البيئة الآمنة في المملكة.		توفر بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات.	تطبيق المنهجيات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة.
قصور في إمكانات الوزارات والدوائر الحكومية على الاستجابة لمتطلبات الإصلاح والتطوير المتعلقة بالإدارة المالية بشكل عام والموازنة العامة بشكل خاص ضمن الإطار الزمني المحدد.	وجود العديد من الخطط الوطنية المتكاملة التي تمثل خارطة طريق نحو المستقبل مثل رؤية الأردن ٢٠٢٥.	الاقتصادية	مأسسة التميز والإبداع في دائرة الموازنة العامة.	توفر بيئة محفزة للموظفين وتأمين متطلبات استقرارهم الوظيفي.
	تبني البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي بهدف مواصلة الإصلاحات المالية والمحافظة على الإنجازات المتحققة.		توفر التدريب والتأهيل لتعزيز قدرات الموظفين.	تحقيق الأردن مرتبة متقدمة عالمياً في مجال شفافية الموازنة.
	توفر الدعم المالي والفني من الجهات المانحة			

مصفوفة تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية

تحليل البيئة الخارجية			تحليل البيئة الداخلية	
التحديات	الفرص	المتغيرات	نقاط الضعف	نقاط القوة
الارتفاع المفاجئ في اعداد السكان نتيجة استقبال المملكة اعداداً كبيرة من اللاجئين. ارتفاع نسب البطالة والفقر.	توفر الدعم المالي والفني من الجهات المانحة للاجئين. المشاركة في الدراسات والمسوحات التي تجريها الجهات الخارجية.	الاجتماعية		توفر إطار تشريعي واضح يحكم عمل الدائرة ويواكب المستجدات.
عدم تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لكافة محاور النظام وعدم شمولية جميع الدوائر والوحدات الحكومية.	وجود نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ونظام تراسل ونظام المشترقيات الحكومية الإلكتروني.	التكنولوجية		اصدار الأدلة والوثائق التي تتعلق بعمل الدائرة مثل دليل المواطن ودليل الخدمات.
التغير المستمر في القوانين والتأخر في إقرار بعض التشريعات ذات العلاقة بطبيعة عمل الدائرة. تعدد الجهات الحكومية التي تقوم بمتابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.		القانونية		
	التوجه الحكومي نحو استخدام مصادر الطاقة البديلة.	البيئية		

مصفوفة التوجهات الاستراتيجية

استراتيجيات تحليل نقاط الضعف والفرص المتاحة	استراتيجيات تحليل نقاط القوة والفرص المتاحة
<p>✓ تجسيد التوجه الحكومي نحو تطبيق نهج اللامركزية بإنشاء وحدة تنظيمية في الدائرة تعنى باللامركزية.</p>	<p>✓ الاستفادة من البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي لتعزيز تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.</p>
<p>✓ العمل على تنفيذ التوجه الحكومي نحو تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية من خلال إنشاء وحدة تنظيمية تعنى بالتغطية الإعلامية لأنشطة الدائرة.</p>	<p>✓ توظيف الدعم المالي والفني المقدم من الجهات المانحة لبناء قدرات الموظفين.</p>
<p>✓ الاستفادة من تبني الدائرة للبرنامج التنفيذي للإصلاح المالي في بناء نظام لمتابعة أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.</p>	<p>✓ تجسيد التوجهات الحكومية نحو الحكومة الإلكترونية من خلال تطوير البنية التحتية الحاسوبية والأنظمة المحوسبة واستخدام الأنظمة التي توفرها الدوائر الأخرى مثل نظام إدارة المستودعات والشراء الإلكتروني والمنصات الإلكترونية.</p>
استراتيجيات تحليل نقاط الضعف والتهديدات	استراتيجيات تحليل نقاط القوة والتهديدات
<p>✓ متابعة تطوير الأنظمة في الدائرة والخاصة بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وإعداد مشروع نظام التشكيلات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتفعيل كافة مسارات نظام GFMIS.</p>	<p>✓ العمل على بناء نظام لمتابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.</p>
<p>✓ التركيز على تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج خاصة في ظل الموارد المالية المحدودة للدولة.</p>	

الجزء الرابع

استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢

- استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢
- عوامل نجاح الخطة الاستراتيجية
- مصفوفة الربط بين التوجهات والأهداف المؤسسية
- مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المرتبطة ومؤشرات الأداء.

استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢

استناداً إلى قانون تنظيم الموازنة رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٨ حددت دائرة الموازنة العامة رؤيتها ورسالتها والاهداف الوطنية والاستراتيجية على النحو التالي:

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة.	الرؤية
تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازنتها وجدول تشكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.	الرسالة
الشمولية، المساءلة، التشاركية، العدالة والمسؤولية المجتمعية	القيم الجوهرية
<input type="checkbox"/> الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر. <input type="checkbox"/> تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية. <input type="checkbox"/> تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين.	الأهداف الوطنية
<input type="checkbox"/> المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة. <input type="checkbox"/> تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام. <input type="checkbox"/> الموازنة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة. <input type="checkbox"/> المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات. <input type="checkbox"/> رفع كفاءة الأداء المؤسسي.	الأهداف الاستراتيجية

عوامل نجاح الخطة الاستراتيجية

إن أهم عناصر نجاح التخطيط الاستراتيجي في القطاع الحكومي بشكل عام هو إشراك جميع أصحاب المصالح من موظفين وشركاء ومتلقي خدمة في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم وهو ما ستركز عليه الدائرة إضافة إلى عدد من العوامل المؤثرة الأخرى على نجاح التخطيط الاستراتيجي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ ايمان الإدارة العليا بالتخطيط الاستراتيجي وامتلاك الموظفين المهارات الفنية والإدارية الضرورية.
- ❖ وجود هيكل تنظيمي واضح وداعم لمهام الدائرة.
- ❖ تركيز الخطة على الأولويات في عمل الدائرة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الوطنية.
- ❖ قابلية الخطة للتنفيذ والتقييم والمتابعة والرقابة.
- ❖ تركيز الخطة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والطاقات والإمكانات على نحو منظم لتحقيق أهدافها.
- ❖ مرونة الخطة الاستراتيجية وقابليتها للتغيير والتطوير.
- ❖ إمكانية التعامل مع نقاط القوة والفرص المتاحة والتهديدات والمخاطر المتوقعة بما يكفل تحقيق الأهداف.

مصفوفة الربط بين التوجهات والأهداف الاستراتيجية

التوجهات الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية
الاستفادة من البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي لتعزيز تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.	<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة
تجسيد التوجهات الحكومية نحو الحكومة الإلكترونية من خلال تطوير البنية التحتية الحاسوبية والأنظمة المحوسبة واستخدام الأنظمة التي توفرها الدوائر الأخرى مثل نظام إدارة المستودعات والشراء الإلكتروني والمنصات الإلكترونية.	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام. رفع كفاءة الأداء المؤسسي
توظيف الدعم المالي والفني المقدم من الجهات المانحة لبناء قدرات الموظفين.	<ul style="list-style-type: none"> رفع كفاءة الأداء المؤسسي
تجسيد التوجه الحكومي نحو تطبيق نهج اللامركزية بإنشاء وحدة تنظيمية في الدائرة تعنى باللامركزية.	<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.
العمل على تنفيذ التوجه الحكومي نحو تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية من خلال إنشاء وحدة تنظيمية تعنى بالتغطية الإعلامية لأنشطة الدائرة.	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
العمل على بناء نظام لمتابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
الاستفادة من تبني الدائرة للبرنامج التنفيذي للإصلاح المالي في بناء نظام لمتابعة أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.	<ul style="list-style-type: none"> المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة
متابعة تطوير الأنظمة في الدائرة والخاصة بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية واعداد مشروع نظام التشكيلات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتفعيل كافة مسارات نظام GFMIS.	<ul style="list-style-type: none"> رفع كفاءة الأداء المؤسسي
التركيز على تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج خاصة في ظل الموارد المالية المحدودة للدولة.	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام. المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المرتبطة ومؤشرات الأداء

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	مؤشرات قياس الأداء
<ul style="list-style-type: none"> ■ الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر. ■ تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية. ■ تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين 	المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة	تطوير منهجية الموازنة	<ol style="list-style-type: none"> ١. اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وفق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج. ٢. ضبط وترشيد النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية. 	مديريات قطاعات الموازنات	<ol style="list-style-type: none"> ١. نسبة انحراف مقدر النفقات الجارية عن الفعلي بحيث لا تتجاوز ٥% ٢. نسبة انحراف مقدر النفقات الرأسمالية عن الفعلي بحيث لا تتجاوز ٥% ٣. نسبة الالتزام بالإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة. ٤. نسبة النفقات التشغيلية إلى النفقات الجارية.
	تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.	تطوير منهجية الموازنة	<ol style="list-style-type: none"> ١. تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية. ٢. نشر مشاريع وقوانين الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوظائف على الموقع الإلكتروني للدائرة. ٣. اصدار دليل المواطن للموازنة سنوياً. ٤. المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي لضمان استخدامه في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد. 	مديريات قطاعات الموازنات مديريّة الحاسوب والمعرفة. مديريّة الدراسات	<ol style="list-style-type: none"> ١. نسبة تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الإطار المالي متوسط المدى. ٢. ترتيب الأردن في مؤشر الموازنة المفتوحة وفقاً لاستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية. ٣. نسبة الالتزام بإصدار تقرير ربعي حول الإنفاق الرأسمالي.
	المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية في المحافظات	تطوير منهجية الموازنة	<ol style="list-style-type: none"> ١. تحديد السقوف المالية للمحافظات ورصد المخصصات المالية لها. ٢. المساهمة في مراجعة معادلة ومعايير تحديد السقوف الرأسمالية للمحافظات وتحديثها إن تطلب الأمر وحسب المستجدات. ٣. المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات. ٤. المساهمة في اعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات المحافظات بما يتناسب مع توجه الحكومي في تطبيق نهج اللامركزية. 	مديريات قطاعات الموازنات مديريّة الدراسات	<ol style="list-style-type: none"> ١. نسبة النفقات الرأسمالية المخصصة للمحافظات إلى إجمالي النفقات الرأسمالية الحكومية. ٢. نسبة الالتزام بإصدار تقرير ربعي حول الإنفاق الرأسمالي للمحافظات. ٣. نسبة الالتزام بعقد برامج توعوية لكافة المحافظات.

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المرتبطة ومؤشرات الأداء

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	مؤشرات قياس الأداء
<ul style="list-style-type: none"> ■ الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر ■ تحقيق التوازن التتموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية ■ تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين. 	الموائمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.	تطوير منهجية الموازنة	<ol style="list-style-type: none"> ١. إعداد نظام وجدول تشكيلات الوظائف للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ٢. إعداد تقرير شهري حول حركات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية. ٣. متابعة تنفيذ القرارات الحكومية لإلغاء ودمج بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية. 	مديريات قطاعات الموازنات	<ol style="list-style-type: none"> ١. معدل الوظائف المحدثة إلى الشواغر الملغاة. ٢. نسبة شاغلي الوظائف الفنية المتخصصة إلى الوظائف المساندة. ٣. نسبة الالتزام بإصدار تقرير ربعي حول حركة الوظائف.
			<ol style="list-style-type: none"> ١. رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية. ٢. المحافظة على سلامة بيئة العمل الداخلية. 		مديريات الشؤون الإدارية والمالية
	رفع كفاءة الأداء المؤسسي	تطوير منهجية الموازنة	<ol style="list-style-type: none"> ١. متابعة وتطوير الأنظمة العاملة في الدائرة. ٢. متابعة وتطوير البنية التحتية الإلكترونية للدائرة. 	مديريات الحاسوب والمعرفة	

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المرتبطة ومؤشرات الأداء

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	مؤشرات قياس الأداء
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر ▪ تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية ▪ تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين. 	رفع كفاءة الأداء المؤسسي	تطوير منهجية الموازنة	<ol style="list-style-type: none"> ١. دعم الابداع والتميز (توظيف نتائج تقارير تقييم جائزة الملك عبد الله للتميز في اعداد خطط تحسينية ومتابعة تنفيذها). ٢. اعداد تقرير نصف سنوي لمتابعة تنفيذ خطط عمل المديرية والوحدات التنظيمية. ٣. اعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ٤. مشاركة الدائرة في جوائز التميز والابداع والابتكار. 	وحدة تطوير الأداء المؤسسي	<ol style="list-style-type: none"> ١. ترتيب الدائرة على مستوى القطاع المالي في نتائج تقييم مركز الجائزة. ٢. نسبة رضا متلقي الخدمة. ٣. نسبة رضا الشركاء. ٤. نسبة رضا الموردين.
			<ol style="list-style-type: none"> ١. الرقابة والتدقيق المالي والإداري والفني والضبط على مختلف الأنشطة واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لتصويب المخالفات وفق التشريعات السارية. 	وحدة الرقابة الداخلية	<ol style="list-style-type: none"> ١. نسبة المستندات التي تم تصويبها إلى إجمالي المستندات المدققة.

الملاحق

- ملحق (١): تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة
- ملحق (٢): مصفوفة احتياجات المتعاملين والعاملين
- ملحق (٣) : مصفوفة الشركاء

ملحق ١: تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قياس الاداء	فعلي ٢٠١٦	فعلي ٢٠١٧	مستهدف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٨	الانحراف ٢٠١٨	بيان الانحراف ٢٠١٨
١-تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين	١-تطوير نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز مبادئ الشفافية	١-نسبة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الاطار المالي متوسط المدى	%٧٩	%٧٩	%٧٨	%٧٩,٥	%١,٥	النتيجة المتحققة تعزى إلى تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج والاجراءات ذات العلاقة
٢-تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية	٢-مواكبة أفضل الممارسات والمفاهيم العالمية المعاصرة في إدارتها	٢-مؤشر الموازنة المفتوحة للأردن وفقا لاستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية	-	٦٣ نقطة	-	-	-	النتيجة المتحققة تعزى إلى التطورات والإجراءات التي تم تبنيها والهادفة إلى تعزيز شفافية الموازنة العامة ومواكبة أفضل الممارسات العالمية بهذا الخصوص
٣-الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر	١-المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة	١- عجز الموازنة العامة قبل المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%٦,٢	%٥,٠	%٤,٠	%٥,٤	%١,٤	إنحراف النسبة ١,٤% ، يعود ذلك إلى عدم تحقيق القيم المستهدفة للإيرادات المحلية حيث بلغت نحو ٦٩٤٥ مليون دينار لعام ٢٠١٨ ، أي بانخفاض مقداره ٨٥١,١ مليون دينار أو ما نسبته ١٠,٩% عن الإيرادات المحلية المقدرة لعام ٢٠١٨ ، وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية بنحو ٦١٠,٢ مليون دينار أو ما نسبته ١١,٩%، و انخفاض الإيرادات الغير ضريبية بنحو ٢٤٠,٩ مليون دينار أو ما نسبته ٩,١%

ملحق ١: تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة

بيان الانحراف ٢٠١٨	نسبة الانحراف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٨	مستهدف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٧	فعلي ٢٠١٦	مؤشر قياس الاداء	الأهداف الفرعية	الأهداف الاستراتيجية
إنحراف النسبة ٠,١% ، إنحراف هامشي وضئيل جدا ، وتجدر الإشارة بأن القيمة المستهدفة في عام ٢٠١٨ بناء على القيمة التأشيرية في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٧ .	٠,١%	١,٧%	١,٦%	١,٧%	٢,١%	١-نسبة مجموع الدعم المقدم للوحدات الحكومية الى النفقات العامة	٢- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي	١- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة
النتيجة المتحققة تعزى الى ضبط النفقات الجارية للوحدات الحكومية والتركيز على الاعتماد على الذات بهذا الخصوص لتمويل الإنفاق الجاري	٠,٥-%	٨١,٩%	٨٢,٤%	٨٠,٥%	٧٣,٥%	٢-نسبة الدعم الجاري المقدم للوحدات الحكومية الى اجمالي الدعم		
انحراف النسبة -٢,٠%، ويعود ذلك إلى الإجراءات الحكومية المتبعة في ضبط وترشيد الإنفاق العام في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة	٢,٠-%	٢٨,٦%	٣٠,٦%	٢٨,٣%	٢٩%	١- نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي		

ملحق ١: تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الفرعية	مؤشر قياس الاداء	فعلي ٢٠١٦	فعلي ٢٠١٧	مستهدف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٨	الاتحراف ٢٠١٨	بيان الاتحراف ٢٠١٨
١- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة	٣- المساهمة في توجيه وضبط الانفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية	٢. نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية	%٩٠,١	%٩٤,٤	%١٠٢,٧	%٩١,١	%١١,٦-	انحراف النسبة ١١,٦-%، يعود ذلك إلى عدم تحقيق القيم المستهدفة للإيرادات المحلية حيث انخفضت بما مقداره ٨٥١,١ مليون دينار أو ما نسبته ١٠,٩% عن الإيرادات المقدره لعام ٢٠١٨، منه مبلغ ٦١٠,٢ مليون دينار للإيرادات الضريبية تركيز في بند الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٥٠٥ مليون دينار أو ما نسبته ١٣,٧%، ومبلغ ٢٤٠,٩ مليون دينار للإيرادات غير الضريبية تركز في بند الإيرادات المختلفة بنحو ١٢٠,٢ مليون دينار أو ما نسبته ٩,٢%، ومبلغ ٩٩,١ مليون دينار لبند إيرادات بيع السلع والخدمات أو ما نسبته ٩,٩%
		٣- نسبة النفقات الرأسمالية الى النفقات العامة	%١٢,٩	%١٣,٠	%١٥,٥	%١١,١	%٤,٤-	انحراف النسبة ٤,٤-%، يعود ذلك إلى عدم قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتنفيذ المشاريع الرأسمالية المدرجة في الموازنة العامة كما هو مخطط له، كتأخير في طرح العطاءات الحكومية وإجراء الدراسات المطلوبة والاستملاكات.

ملحق ١: تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة

بيان الانحراف ٢٠١٨	الانحراف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٨	مستهدف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٧	فعلي ٢٠١٦	مؤشر قياس الاداء	الأهداف الفرعية	الأهداف الاستراتيجية
انحراف النسبة - ٥,٣% ، يعود ذلك إلى اختلاف الية احتساب المخصصات المالية	٥,٣%-	٢٥,٤%	٣٠,٧%	٢٥,٣%	٢٩,٨%	١-نسبة المخصصات المرصودة للنوع الاجتماعي (إناث) من إجمالي الانفاق	١- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالننتاج	٢- تطوير نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز مبادئ الشفافية ومواكبة أفضل الممارسات والمفاهيم العالمية المعاصرة في إدارتها
النتيجة المتحققة تعزى إلى اختلاف الية احتساب المخصصات المالية	٠,٥%	١٤,٧%	١٤,٢%	١٤,٩%	٢-نسبة المخصصات المرصودة للنوع الاجتماعي (طفل) من إجمالي الانفاق			
انحراف النسبة ١٢% ، يعود ذلك إلى عدم مراجعة عدد من الوزارات والدوائر الحكومية لمؤشرات ادائها	١٢%-	٧٨%	٩٠%	٧٤%	٣-نسبة الوزارات والدوائر الحكومية التي تم مراجعة مؤشرات ادائها في قانون الموازنة العامة من إجمالي عدد الوزارات والدوائر الحكومية			
انحراف النسبة ٢٣% ، يعود ذلك إلى عدم مراجعة عدد من الوحدات الحكومية لمؤشرات ادائها	٢٣%-	٦٧%	٩٠%	٧٠%	٤-نسبة الوحدات الحكومية التي تم مراجعة مؤشرات ادائها من إجمالي عدد الوحدات الحكومية في قانون موازنات الوحدات الحكومية			

ملحق ١: تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الفرعية	مؤشر قياس الاداء	فعلي ٢٠١٦	فعلي ٢٠١٧	مستهدف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٨	الانحراف ٢٠١٨	بيان الانحراف ٢٠١٨
٢- تطوير نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز مبادئ الشفافية ومواكبة أفضل الممارسات والمفاهيم العالمية المعاصرة في إدارتها	٢-إبلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإتفاق العام	١- عدد القَطاعات التي تم اجراء تحليل ومراجعة لإتفاقها العام (تراكمي)	٥	٧	٨	٧	١-	إنحراف القيمة "١-" ، يعود لعدم مراجعة أي قطاع في عام ٢٠١٨
	٣- تحسين موقع الاردن عالميا في مجال شفافية الموازنة	٢- عدد الوحدات التي تم اجراء تحليل لموازنتها (تراكمي)	٣	٥	٧	٧	٠	تم الالتزام بتحقيق القيمة المستهدفة على مدار السنوات السابقة ، وذلك لحرص دائرة الموازنة العامة على إبلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإتفاق العام
	١- نسبة الالتزام بالإطار الزمني لإصدار وثيقة دليل المواطن للموازنة العامة	١- نسبة الالتزام	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٠	—

ملحق ١ : تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة

بيان الانحراف ٢٠١٨	الانحراف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٨	مستهدف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٧	فعلي ٢٠١٦	مؤشر قياس الاداء	الأهداف الفرعية	الأهداف الاستراتيجية
محافظة الدائرة على دورية الإجراءات المتبعة لاستدامة العلاقة مع متلقي الخدمة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الرضى عن الموارد البشرية وأسلوب التعامل مع متلقي الخدمة	%٢,٤٤	%٩٠,٤٤	%٨٨,٠	%٩٠,٣٤	%٨٩,٤٩	نسبة رضا متلقي الخدمة	١.تحسين الخدمات	٣. تعزيز القدرات المؤسسية لارتقاء بمستوى أداء الدائرة.
تم تعديل بنود استبانة المسح السنوي وتعتبر سنة ٢٠١٧ هي سنة الأساس لذا فالانحراف إيجابي مقارنةً مع نتائج سنة الأساس حيث تقيم الدائرة حفل تكريم دوري للموردين المتميزين	%٥,٨٤-	%٩١,١٦	%٩٧,٠	%٩٠,٧٧	%٩٧,٩١	نسبة رضا الموردين		
حرص الدائرة على مشاركة الشركاء في مراجعة الخطة الاستراتيجية واطلاعهم على التعديلات المتعلقة العمل.	%٢,٢٩	%٩٠,٢٩	%٨٧,٠	%٨٥,٥	%٨٣,٧٥	نسبة رضا الشركاء		

ملحق ١: تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة

بيان الانحراف ٢٠١٨	الانحراف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٨	مستهدف ٢٠١٨	فعلي ٢٠١٧	فعلي ٢٠١٦	مؤشر قياس الاداء	الأهداف الفرعية	الأهداف الاستراتيجية
عزوف الموظفين عن المشاركة في ورش العمل التدريبية المتاحة بسبب عدم ملاءمة وقت انعقادها ومتطلبات العمل. عدم وجود مخصصات مالية للتدريب.	%١١-	%٢٤	%٣٥	%٢٦	%٣٠	نسبة الموظفين المشاركين بالدورات التدريبية	٢. رفع كفاءة الموارد البشرية	٣. تعزيز القدرات المؤسسية للارتقاء بمستوى أداء الدائرة.
رضا الموظفين عن التقارير المستخرجة من الأنظمة لأنها دقيقة وتلبي احتياجات العمل	%٣,٨٧	%٨٨,٨٧	%٨٥	%٨٤,٦٣	%٨٢,٢٢	نسبة كفاءة وفاعلية الأنظمة الإلكترونية العاملة في الدائرة	٣. تحسين بيئة العمل الداخلية	
عدم رضا الموظفين عن الزامية تغيير كلمة المرور بشكل دوري	%٠,٢-	%٨٦,٨	%٨٧,٠	%٨٦,٧٧	%٨٤,٩١	نسبة كفاءة إجراءات أمن وسرية المعلومات في الدائرة		

ملحق ١: تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة

بيان الانحراف ٢٠١٨	الانحراف ٢٠١٨	قياس فعلي ٢٠١٨	المستهدفة ٢٠١٨	قياس فعلي ٢٠١٧	قياس فعلي ٢٠١٦	مؤشر قياس الاداء	الأهداف الفرعية	الأهداف الاستراتيجية
عدم الرضا عن مدى شمولية التدريب لكافة الموظفين سبباً رئيساً في انخفاض نسبة الرضا العام لدى الموظفين	١٢-%	٧٧,٠%	٨٥,٠%	٨٦,٠%	٨٥,١٦%	نسبة رضا الموظفين		٣. تعزيز القدرات المؤسسية للارتقاء بمستوى أداء الدائرة.
	صفر	٤	٤	٤	٤	عدد الأفكار والمقترحات الإبداعية التي يتقدم بها موظفو الدائرة	٤. دعم ثقافة الإبداع والابتكار في الدائرة	
	صفر	٧٥,٠%	٧٥,٠%	٧٥,٠%	٧٥,٠%	عدد الأفكار والمقترحات التي يتم تنفيذها		

ملحق ٢: مصفوفة احتياجات المتعاملين والعاملين

الموظفين	متلقي الخدمة	الشركاء	الموردين
<ul style="list-style-type: none"> ▪ توعية الموظفين بالأسس المتبعة عند الترشيح للتدريب واعداد مصفوفة الإحلال الوظيفي والترقية والمكافأة ومناقشة عملية التقييم من قبل المدير المباشر مع الموظفين بشفافية. ▪ العمل على التواصل مع الموظفين ومعرفة احتياجاتهم وتلبيتها وتحفيزهم من أجل التحسين والتطوير. ▪ توجيه المدير المباشر للموظفين بشكل إيجابي وتعميق العلاقة بينهم مما يؤدي لرفع مستوى الأداء. ▪ اطلاع الموظفين الدائم على الأمور والقرارات الإدارية التي تهمهم ▪ إقامة أنشطة اجتماعية متنوعة خاصة برفاه الموظفين تمكن الجميع من المشاركة. ▪ وضع خطة تدريبية متوائمة مع المسار الوظيفي وتلبي الاحتياجات وعقد ورشات توعية للموظفين بإدارة المعرفة وإدارة المشاريع. ▪ تحسين الخدمات الإدارية المساندة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ توفير مواقف سيارات للمراجعين بعدد أكبر من العدد الحالي والتأكيد على عدم استخدامها من قبل الموظفين خاصة في حالة ازدياد أعداد المراجعين (وقت إعداد التشكيلات مثلاً). ▪ تحفيز موظفو قطاعات الموازنات والعمل على توفير الورشات التوعوية والبرامج التدريبية لهم حول مهارات التواصل وتقديم خدمات متميزة لاستدامة النتائج الإيجابية في إدارة العلاقة مع متلقي الخدمة. ▪ العمل على استمرارية دعوة متلقي الخدمة للمشاركة في الورشات التي تعقدها الدائرة لتوضيح آليات العمل وتوعيتهم بمسؤولياتهم تجاه الخدمات المقدمة للمساهمة في تحسينها وتطويرها. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عقد لقاء دوري مع الشركاء واشراكهم في اعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستجابة السريعة والعملية لاستفسارات الموردين لتمكينهم من اتخاذ القرار المناسب بالوقت المناسب من قبل مديرية الشؤون الادارية والمالية واللجان المعنية.

ملحق ٣: مصفوفة الشركاء

وسائل التواصل	الهدف الاستراتيجي	وصف الشريك					درجة الشراكة			الهدف من الشراكة / طبيعة العلاقة	اسم الشريك/ الجهة	الرقم
		القطاع		اطار الشراكة			ثانوي	رئيسي	استراتيجي			
		خاص	حكومي	دولي	اقليمي	محلي						
اجتماعات لجان مذكرات رسمية البريد الإلكتروني	١		حكومي			/			*	تشريعية	رئاسة الوزراء	١
	١,٢		حكومي			/			*	تشريعية / تعاونية / فنية	وزارة المالية	٢
	١		حكومي			/			*	تشريعية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٣
	١		حكومي			/			*	تشريعية	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	٤
	١		حكومي			/			*	تشريعية / تعاونية	البنك المركزي الاردني	٥
	٥,٣		حكومي			/			*	فنية	وحدة إدارة الأداء المؤسسي	٦
	٥		حكومي			/	*			فنية	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	٧
	٥		حكومي			/	*			فنية	دائرة اللوازم العامة	٨
	٢		حكومي			/	*			تعاونية	دائرة الاحصاءات العامة	٩
	١,٢		حكومي			/			*	تشريعية/تعاونية/فنية	ديوان المحاسبة	١٠
	٥,٣		حكومي			/			*	تشريعية / فنية	ديوان الخدمة المدنية	١١
	١,٢		حكومي			/			*	تشريعية/ فنية	مجلس الامة	١٢
	٥		حكومي			/	*			فنية/تعاونية	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	١٣
	٥		حكومي			/			*	فنية/تعاونية	GFMIS	١٤

وسائل التواصل	الهدف الاستراتيجي	وصف الشريك					درجة الشراكة			الهدف من الشراكة / طبيعة العلاقة	اسم الشريك/ الجهة	الرقم
		القطاع		اطار الشراكة			ثانوي	رئيسي	استراتيجي			
		خاص	حكومي	دولي	اقليمي	محلي						
اجتماعات	٢		حكومي			/	*			تعاونية	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	١٥
لجان	٥،٢		حكومي	/				*		فنية /تعاونية	الاتحاد الاوروبي	١٦
مذكرات رسمية البريد الإلكتروني	٥،٣	خاص		/				*		فنية/تعاونية	شركة ديلويت المنفذة لمشروع الإصلاح المالي- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID	١٧

معايير تصنيف الشركاء

التصنيف	الاسباب الموجبة	العلاقة	الاسباب الموجبة
استراتيجي	الشركاء في التخطيط ورسم السياسات	تشريعية	هي العلاقة التي نصت عليها تشريعات الدائرة لتنظيم العلاقة مع الشريك و/ أو تضمنت نصوص تشريعات الشريك لتنظيم العلاقة مع الدائرة مباشرة.
رئيسي	الشريك في التمويل أو التنفيذ	تعاونية	هي العلاقة التي يتم من خلالها استفادة الطرفين (الدائرة والشريك) من المعلومات الصادرة عن الطرفين لتحسين الأداء والخدمات.
ثانوي	شريك ضمن برنامج محدد بإطار زمني (اقل من خمس سنوات)	فنية	هي العلاقة التي ترتبط بها الدائرة مع بعض الشركاء، لتستفيد منها الدائرة في تحسين أدائها وخدماتها المقدمة.

الأهداف الاستراتيجية

- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
- الموائمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.
- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.
- رفع كفاءة الأداء المؤسسي.